



Funded by the European Union  
بتمويل من الاتحاد الأوروبي



# برنامج متابعة المحاكمات وتقرير المعلومات البيانية

التقرير الأول لمتابعة المحاكمات هو نتاج وثمره التعاون بين مشروع مبادرات مكافحة الفساد والتحكيم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب حقوق الإنسان لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومجلس القضاء الأعلى في العراق، والممول من قبل بعثة الاتحاد الأوروبي. يركز برنامج متابعة المحاكمات على متابعة جلسات محاكمة قضايا الفساد الكبرى المنظورة من محكمة جنابات مكافحة الفساد المركزية، وتحليل الإجراءات القضائية والتشريعات والإجراءات والنتائج، وتقديم توصيات عملية

في الفترة ما بين آب/أغسطس ٢٠٢٢ تموز/يوليو ٢٠٢٣، قام فريق متابعة المحاكمات بحضور جلسات محاكمات ١٨٤ قضية، تمت مقارنة نتائج هذه القضايا مع الاحكاممراجعة لعدد ١٧٣ حكمًا، صادرًا عن محكمة جنابات مكافحة الفساد المركزية في الاعوام ٢٠١٩ و٢٠٢٢.

# محور تركيز البرنامج والتقرير

## محكمة جنایات مكافحة الفساد المركزية

### قضايا الفساد الكبرى



قضايا التي تتضمن  
مبالغ مالية كبيرة



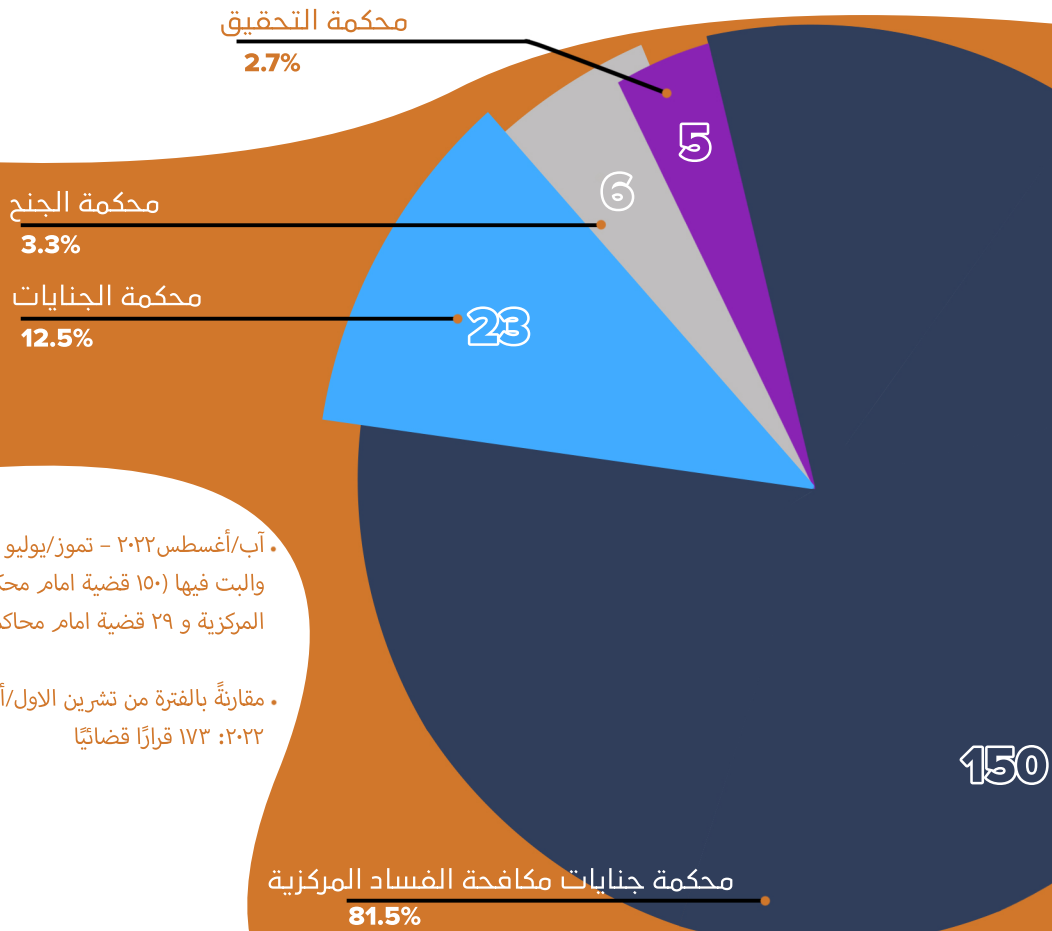
القضايا التي تخص افراد  
يشغلون مناصب قيادية أو  
من يتصل بهم



القضايا ذات بُعد /محل  
الاهتمام العام

## أهم النتائج

1. زيادة عدد القضايا المحسومة:



• آب/أغسطس ٢٠٢٢ - تموز/يوليو ٢٠٢٣: ١٧٩ قضية تم متابعتها  
والبت فيها (١٥٠ قضية امام محكمة جنایات مكافحة الفساد  
المركزية و ٢٩ قضية امام محاكم النزاهة).

• مقارنةً بالفترة من تشرين الاول/أكتوبر ٢٠١٩ - تموز/يوليو  
٢٠٢٢: ١٧٣ قرارًا قضائيًا

## ٢. عدم حصريّة الاختصاص لمحكمة جنايات مكافحة الفساد المركزيّة على قضايا الفساد الكبرى



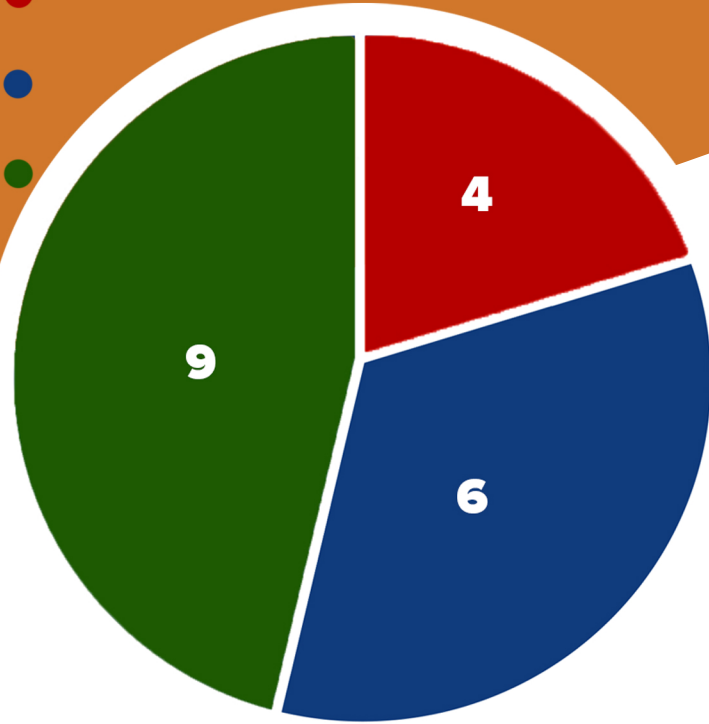
● ١٩ من أصل ٢٩ قضية من قضايا محاكم النزاهة (جنايات وجنح) استوفت معايير قضايا الفساد الكبرى، وفق قرار مجلس القضاء الاعلى رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٩.

القضايا التي يتم رصدها أمام محاكم الجنايات والجنح

● المبالغ الضائعة الكبيرة

● مناصب عليا

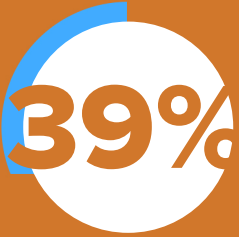
● مناصب عليا ومبالغ كبيرة مهددة



### ٣. انخفاض عدد القضايا التي تم اعادتها لمحكمة التحقيق

#### الاحكام المراجعة

٦٩ قضية من أصل ١٧٩ قضية



#### القضايا المتابعة

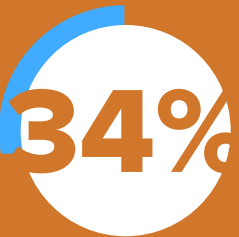
٤٢١ قضية من أصل ١٧٣ قضية



### ٤. زيادة عدد الإدانات

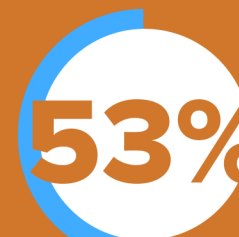
#### الاحكام المراجعة

٥٨ قضية من أصل ١٧٣ قضية

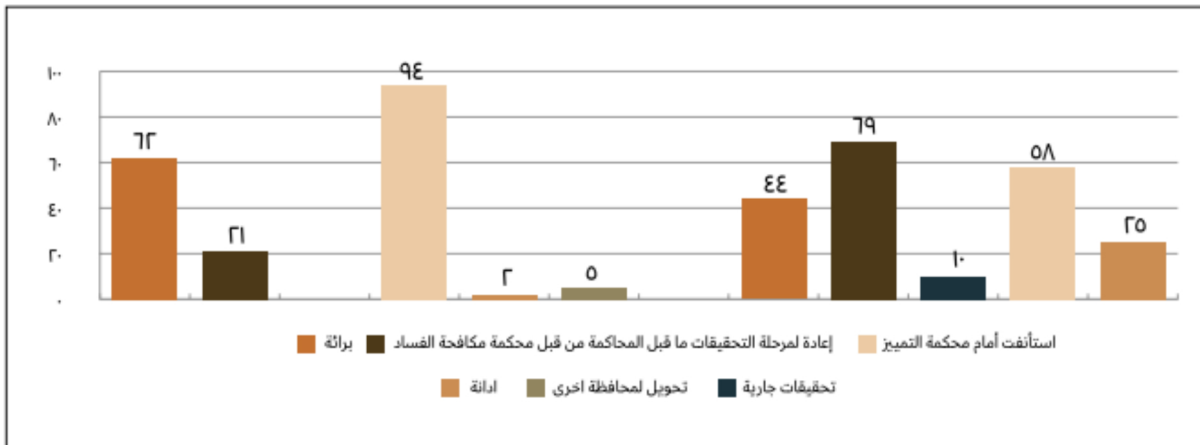


#### القضايا المتابعة

٩٤ قضية من أصل ١٧٩ قضية



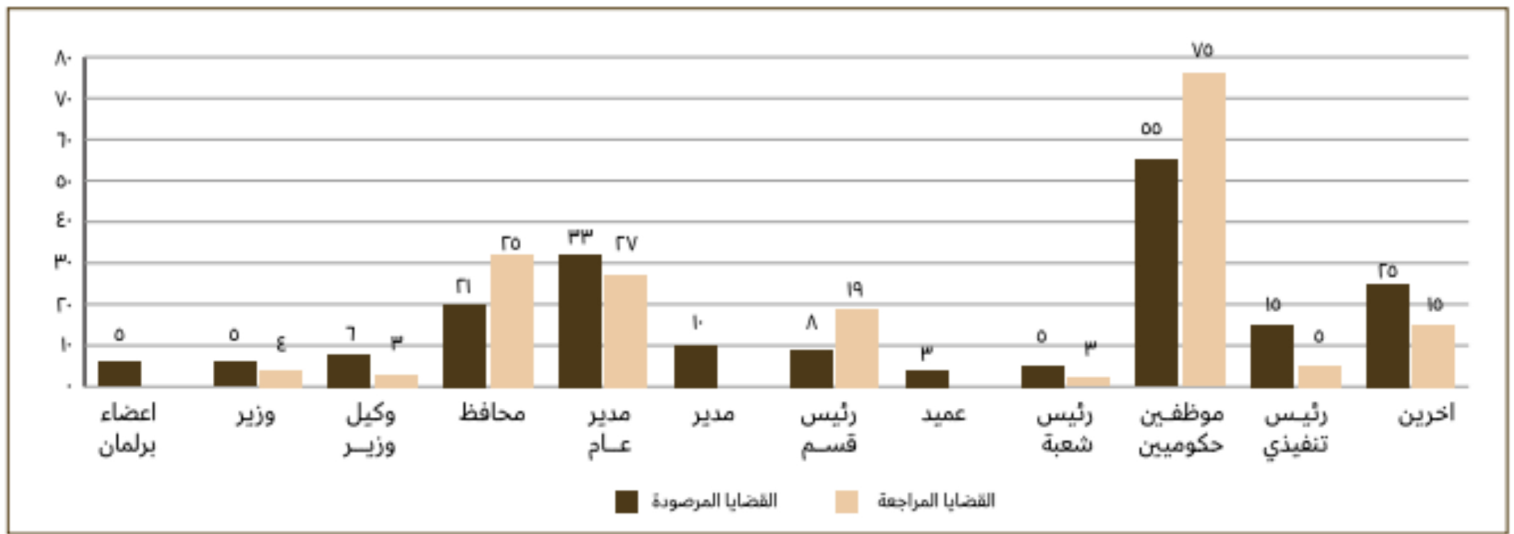
أحكام البراءة والإدانة متابعة ضد القضايا التي تمت مراجعتها





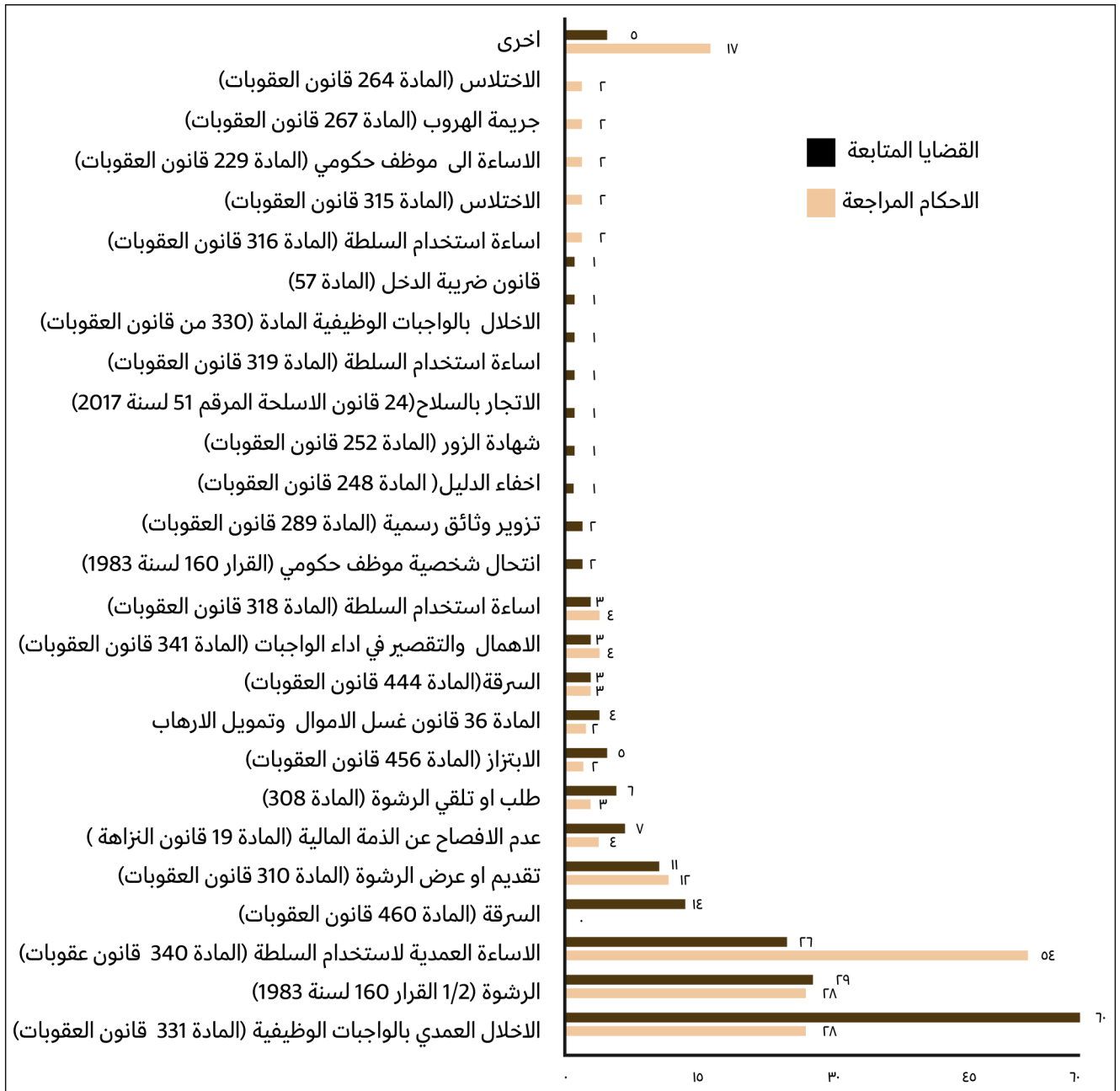
## ٥. زيادة عدد الإدانات الصادرة بحق مسؤولين رفيعي المستوى

في القضايا المراجعة (٢٠١٩ - ٢٠٢٢) والقضايا المتابعة (٢٠٢٢ - ٢٠٢٣)، هناك زيادة عامة في عدد المتهمين رفيعي المستوى الذين تم محاكمتهم أمام محكمة جنایات مكافحة الفساد المركزية



## ٦. الاعتماد على بعض المواد القانونية

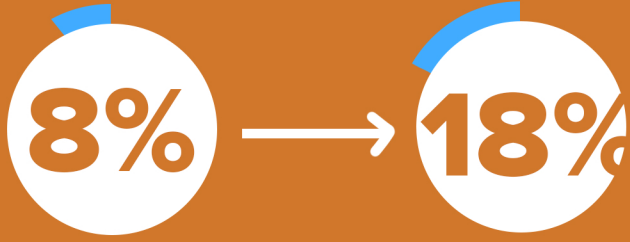
كانت المادتان ٣٣١ و ٣٤٠ والخاصة بإساءة استغلال السلطة الوظيفية، والأمر رقم ١٦٠ بشأن الرشوة أبرز القضايا التي تم الحكم فيها في القضايا المتابعة والمراجعة



## ٧. زيادة في عدد المحاكمات الغيابية

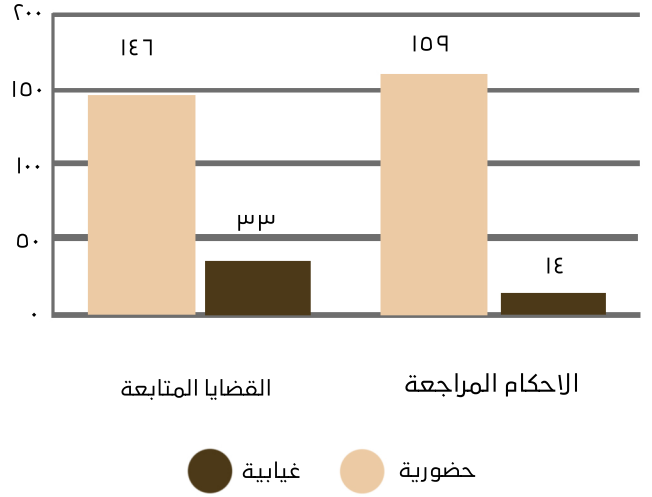
الاحكام المراجعة

القضايا المتابعة



١٤ قضية من أصل ١٧٣ قضية (٧.٨%)

٣٣ قضية من أصل ١٧٩ قضية (١٨.٤%)



## ٨. قضايا الفساد الكبرى حسب القطاع

أهم القطاعات

مكاتب المحافظات

وزارة المالية



٣٨ قضية



٣٤ قضية

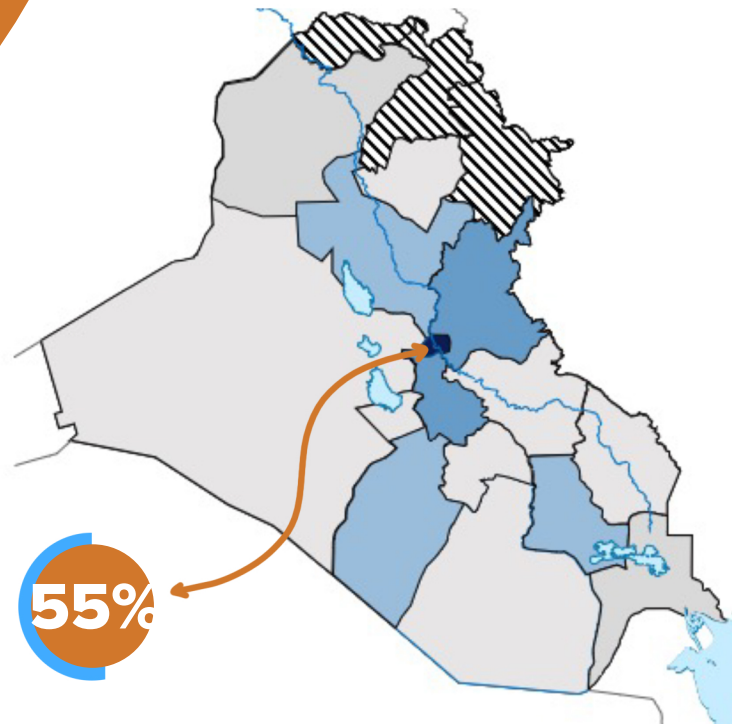
وزارة الصناعة والمعادن



القطاع	القضايا (القضايا المتابعة)
مجلس المحافظة ومكتب المحافظة	٣٨
وزارة المالية	٣٤
وزارة الصناعة والمعادن	٣٦
آخرون <sup>٥٧</sup>	٢٠
وزارة الدفاع	١٦
وزارة النقل	١٠
وزارة الطاقة الكهربائية	٩
ديوان الوقف السني	٩
دائرة البلدية	٥
وزارة النفط	٥
وزارة التربية والتعليم العالي	٥
وزارة الداخلية	٣
وزارة التخطيط	٣
وزارة التجارة	١
المجموع	١٨٤

## ٩. قضايا الفساد الكبرى حسب المحافظة

- أعلى نسبة من قضايا المتابعة في بغداد: ١٠١ قضية (٧.٥٥%)
- تفاوت كبير بين المحافظات الأخرى
- ثلاث محافظات لم تبلغ عن وجود أي قضية واربع محافظات ابلغت عن قضية فساد كبيرة واحدة فقط



# ١٠. حقوق المحاكمة العادلة

- جميع حقوق المحاكمة العادلة مكفولة في التشريعات العراقية الدولية والوطنية
- حضور محدود لمنظمات المجتمع المدني اثناء الإجراءات القضائية

## التوصيات

إلى حكومة العراق ومجلس القضاء الأعلى والمجتمع المدني والدولي:

- تعزيز قدرات التحقيق لدى جميع الجهات المعنية.
- تعديل قانون العقوبات ليشمل جميع أشكال الفساد وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفرض المزيد من الغرامات والعقوبات الرادعة.
- استثناء قضايا الفساد الكبرى من العفو العام.
- رسم الحدود الدنيا لجرائم الفساد الكبرى بموجب الأمر القضائي الأعلى رقم ٩٦.
- وضع سياسة موحدة لإصدار الأحكام مع مراعاة تقييد سلطة المؤسسات أثناء التحقيقات الإدارية، ومراجعة سلطة الممثل القانوني في المطالبة بالتعويضات واسترداد الأصول في الدعاوى المدنية - مع التوصية بأن يتم طلبها بشكل منهجي في قضايا الفساد.
- تعزيز دور هيئة الاشراف القضائي في متابعة الأداء
- تعزيز نظام المساعدة القانونية في قضايا الفساد الكبرى.
- إجراء مبادرات لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني.
- تعزيز التعاون عبر الحدود لاسترداد الأصول.
- إنشاء نظام لإدارة معلومات المحاكم، مع إعطاء